الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العملية السياسية وبناء الدولة العراقية

لطفي حاتم
باحث - الدنمارك

تواجه العملية السياسية الجارية في العراق حزمة من الإشكالات السياسية والتداخلات الوطنية / الإقليمية وبرغم الدعوات المطالبة بتطويرها وإرسائها على مبدأ المصالحة الوطنية إلا أن تلك المناشدات تصدم بكثرة من المعوقات الأساسية الجدية ببحث المهتمين بالمستقبل الديمقراطي للدولة العراقية. من جانبي سأتوقف عند بعض المفاصل الأساسية في محاولة لرصد تنازع اتجاهات تطور العملية السياسية معتمداً في ذلك على دراسة جملة من الوقائع والنتائج المتمثلة بـ: .

أولاً: . مضمون وسمات العملية السياسية.

ثانياً: . إشكالات المرحلة الانتقالية ونزاعاتها الاجتماعية.

ثالثاً: . المرحلة الانتقالية وآفاق تطورها.

على أساس تلك الرؤية المنهجية أحاول التعرض إلى تلك المفاصل بموضوعات عامة متجاوزاً محوراً أساسيا متمثلاً بتأثير حكومة إقليم كردستان على المرحلة الانتقالية. (١)

أولا: مضمون وسمات العملية السياسية.

قبل الخوض في طبيعة ومؤشرات العملية السياسية لابد لنا من تدقيق بعض المفاهيم لغرض ضبط التحليل في أطر منهجية منها ما أصطلح على تسميته بالعملية السياسية. والسؤال الذي يواجهنا ما المقصود بالعملية السياسية؟. لغرض تدقيق مضمون السؤال المثار نشير إلى أن مضمون العلمية السياسية يكمن في جر القوى السياسية الرافضة لنتائج الشرعية الانتخابية للحوار الهادف إلى استكمال بناء الدولة العراقية. بهذا المعنى يحق لنا التأكيد على أن العملية السياسية الجارية في العراق تشكل الخطوة الأولية على طريق إنجاز متطلبات الفترة الانتقالية التي حاول الكثير من السياسيين اختزالها بنتائج الشرعية الانتخابية.

انطلاقا من تدقيق مفهوم العملية السياسية نحاول التعرض إلى سمات المرحلة الانتقالية الجارية في العراق بموضوعات عامة أهمها: .

أولا: . فتح التدخل الأمريكي وانهيار الدولة العراقية الأبواب أمام النزاعات السياسية التي اتخذت سمة الصراع الطائفي المعبر عن مصالح اجتماعية / روحية لهذه الكتلة السكانية أو تلك.

ثانياً: . أدت الإجراءات السياسية المتعجلة من قبل قوات الاحتلال الأمريكي بدأً من تشكيل حكومات عراقية تنقصها الشرعية الوطنية إلى صياغة الدستور والتصويت عليه وصولاً إلى إجراء انتخابات عامة نقول أن تلك الإجراءات أفضت إلى: .

أ: . تعميق الأزمة الوطنية الموروثة من النظام الديكتاتوري.

ج: تحولها إلى أزمة طائفية / عرقية.

ج : . اعتماد الأطراف المتنازعة العنف السافر لغة لحل خلافاتها.

ثالثاً: . تتميز المرحلة الانتقالية بغياب الكتلة الاجتماعية السائدة والمرجحة في الوافد الأمريكي وبهذا المعنى فان ترحيب بعض القوى السياسية ببقاء القوات الأمريكية المحتلة نابع من محاولة استثمار وجود القوات المحتلة بهدف استكمال بناء عدتها العسكرية وهيمنتها السياسية.

إزاء هذه الملاحظات المكثفة يواجهنا السؤال التالي ما هي إشكالات المرحلة الانتقالية ؟ . وما هي القوى الناشطة في إطارها ؟ وما طبيعة التداخلات الخارجية وتأثيراتها على الأزمة العراقية؟

لغرض الاحاطة بمضامين تلك الأسئلة نحاول التقرب من المحور الآتي المتمثل بـ: .

ثانياً: . أشكالات المرحلة الانتقالية ونزاعاتها الاجتماعية.

لضمان التعرف على مضامين وطبيعة المرحلة الانتقالية لابد لنا من تحديد أهم إشكالات العملية السياسية والمتمثلة بـ: .

الإشكال الأول: شكل بناء الدولة العراقية.

برغم وجود نصوص دستورية تنص على بناء الدولة الفدرالي إلا أن ذلك التحديد الدستوري تشوبه كثرة من التداخلات أهمها مد الشكل الفدرالي للدولة على المحافظات العراقية فضلاً عن وقوف بعض التيارات السياسية المنضوية في العملية السياسية ضد الشكل الاتحادي من بناء الدولة. (٢)

الإشكال الثاني: . طبيعة النظام السياسي وآلية بناء مؤسساته السيادية.

إن تأكيد الدستور العراقي على الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي لا يعني سيادة الديمقراطية السياسية المرتكزة على التداول السلمي للسلطة السياسية.

يستند التقدير المشار إليه إلى تجربة الشرعية الانتخابية التي أفرزت سلطة سياسية ترتكز على أبنية طائفية / قومية تجسدت في بناء الأجهزة السيادية للدولة، هذا إذا تجاوزنا البناء الطائفي للأجهزة الأمنية / الإدارية في المحافظات والدوائر التابعة لها.

أن ديمقراطية (الطوائف) الناظمة لسير العملية السياسية تتجلى في تقسيم المراكز الأساسية للدولة بين الأطراف الطائفية / العرقية المتنازعة.

الإشكال الثالث: . المشاركة الأمريكية الفاعلة في الملفات الأمنية / السياسية / الاقتصادية فضلاً عن مشاركة دول الجوار الإقليمي في الأزمة العراقية بأشكال سافرة وخفية.

بعد التعرض لهذه الإشكالات دعونا نتوقف عند القوى الفاعلة في العملية السياسية وسماتها في اللحظة التاريخية الملموسة.

يشترط الحديث عن القوى المؤثرة في المرحلة الانتقالية تقسيمها إلى فاعلين داخلي / خارجي برغم تداخلهما وصعوبة فك الارتباط بينهما بسبب تداخل وتعارض مصالح الأطراف الناشطة في الأزمة العراقية.

على أساس التقسيم المشار إليه يمكن وضع القوى الداخلية الناشطة في المرحلة الانتقالية في عدة تيارات فاعلة يتصدرها: .

التيار الأول: . قوى الإسلام السياسي.

يعتبر الإسلام السياسي بكافة أطيافه الطرف الأول في النزاع الدائر في تشكيلة العراق الاجتماعية وبهذا المضمون نشير إلى أن قوى الإسلام السياسي تتمثل في: .

أ: . قوى الشرعية الانتخابية المتجسدة في الأحزاب الإسلامية القابضة على سلطة الدولة.

ب . قوى إسلامية متعددة أهمها أحزاب مناهضة للعملية السياسية ومنها قوى طائفية وافدة من الجوار الإقليمي معادية للعسكرية الأمريكية لأسباب أيديولوجية ومناهضة لقوى الشرعية الانتخابية لدوافع عقائدية.

التيار الثاني: . قوى السلطة المنهارة.

بدا واضحاً أن حزب البعث العربي وبسبب انهيار دولته الاستبدادية وفقدان شرعيته القانونية تحول إلى كتل وفصائل متنوعة تفتقر القيادة الموحدة.وبهذا المسار نشير إلى أن تلك الكتل وبرغم خلافاتها إلا أنها تتمتع بمواقع محسوسة في الحياة السياسية العراقية معتمدة بذلك على: .

- تنوع منظماتها الحزبية / العسكرية العلنية منها والسرية المستندة إلى (شبكات كادر المؤسسة العسكرية، الكثير من الطواقم القيادية والوسطية من الجهاز البيروقراطي القديم. أجهزة الأمن والاستخبارات المنحلة. إضافة إلى المنظمات المدنية الحزبية المنتشرة في التشكيلة العراقية.

- تداخل وتشابك كثرة من المنظمات البعثية العسكرية / والسياسية مع الأحزاب الإسلامية وواجهاتها الطائفية.

- تمتع بعض الأجنحة الحزبية المنافسة للقيادة التقليدية بمساعدات إقليمية.

إن الإشارة إلى قوى النزاع الدائر في التشكيلة العراقية يشترط بالضرورة تحديد عقلية أطراف الصراع ومحركاته الأساسية (٣) والتي تجد تعبيرها بالسمات التالية: .

السمة الأولى: . روح العنف والإقصاء.

يتسم النزاع الدائر بين قوى الشرعية الانتخابية وبين قوى السلطة المنهارة بالعنف المرتكز على تصفية شاملة وإبعاد سياسي متواصل. بكلام آخر سيادة عقلية الإقصاء المتبادل التي أصبحت معلماً أساسياً من معالم تواصل الأزمة الوطنية.

السمة الثانية: . احتكار السلطة.

تتجلى عقلية احتكار السلطة في الممارسة الطائفية / العرقية المرتكزة على مساعي بناء الأجهزة السيادية للدولة بعيدا عن الموازنة العراقية وما يحمله ذلك من مخاطر العودة إلى ترسيخ أنظمة استبدادية بأردية طائفية.

السمة الثالثة: . هيمنة الروح الانقلابية.

تشير المعطيات التي أفرزتها تجربة سنين الاحتلال المنصرمة إلى وجود قوى مسلحة لكل الأطراف المتنازعة تمارس سلطاتها الفعلية على الأرض العراقية، الأمر الذي أفضى إلى إعاقة بناء المؤسسات الدفاعية والأمنية الوطنية.

التيار الثالث: . القوى الديمقراطية

قبل الحديث عن هذا التيار نشير إلى أن انحسار مواقعه في الحياة السياسية العراقية أنتجتها كثرة من العوامل يتصدرها:

أ: . إرهاب السلطة الديكتاتورية ومحاصرتها للعمل السياسي الديمقراطي المعارض وما أفرزه ذلك من ابتعاد الأجيال الجديدة عن معرفة الفكر السياسي الديمقراطي ومضامينه الإنسانية.

ب: . الاحتلال الأمريكي وما نتج عنه من تفكك التشكيلة العراقية وتهميش قواها الاجتماعية الساندة للبرامج العلمانية / الديمقراطية.

ج: . هيمنة الأيديولوجية الإسلامية وتحول أقسام من قوى التيار العلماني إلى قوى الإسلام السياسي.

لغرض اكتمال تحليل العوامل الناخرة في بنية التيار الديمقراطي وإكسابها شرعية فكرية لابد من التوقف عند فصائل هذا التيار وتحديد مواقعها المستقبلية.

أ: . اليسار الاشتراكي.

يتمتع هذا التيار بقاعدة اجتماعية ملموسة نظرا لعمق مواقعه التاريخية وإرثه الوطني إلا أن اليسار الاشتراكي يعاني جملة من الإشكالات الفكرية / السياسية نحاول التعرض إلى العديد منها: .

- بسبب انهيار التجارب الاشتراكية وهيمنة خيار التطور الرأسمالي وجد التيار الاشتراكي نفسه أمام تحديات بالغة الخطورة أهمها غياب الرؤية الفكرية المستندة إلى تحليل الطور الجديد من التوسع الرأسمالي.

- دفعت الانهيارات الفكرية وسيادة الليبرالية الجديدة التيار الاشتراكي إلى صياغة نهوجاً سياسيةً تعتمد اللحظة التاريخية والتطورات الآنية الأمر الذي أفضى إلى انفصال السياسة عن حاضنتها الفكرية وما نتج عنها من غياب الأهداف المستقبلية.

- قاد انفصال السياسة عن حاضنتها الفكرية إلى ظهور عدة تجمعات يسارية عبرت عن تقاطعات فكرية مع الخط السياسي العام لتيار اليسار الاشتراكي الأساسي واعني به الحزب الشيوعي العراقي.

إن استعادة القوة الكفاحية وترصين المواقع المستقبلية لفصائل اليسار الاشتراكي يكمن حسب ما أزعم في: .

- وضوح القراءة النقدية للطور الجديد من العولمة الرأسمالية وحركة الرأسمال الأمريكي فيها.

- صياغة نهوج سياسية تستند إلى تحديد دور الاحتلال ونتائجه الكارثية.

- تعيين تناقضات المرحلة الانتقالية وتحديد اتجاهات تطورها.

- مناهضة البناء الطائفي للدولة العراقية.

ب: . القوى الليبرالية: .

لم يحتل التيار الليبرالي في الفكر السياسي العراقي مواقع مهمة وذلك لأسباب عديدة أبرزها: .

- سيادة الفكر الاشتراكي والقومي في حقبة التحرر الوطني، حيث احتلت هاتان الأيدلوجيتان ساحة الكفاح السياسي / الفكري في الدولة العراقية.

- أفضت النهوج الاقتصادية والسياسية لسلطة الحزب الواحد والمتمثلة بملكية الدولة الاقتصادية وسيادة الفكر الرسمي في منظومة العراق السياسية إلى تحجيم الفكر الليبرالي.

- بعد انهيار الدولة العراقية عانى التيار الليبرالي من إشكالات كثيرة أهمها: .

- غياب القاعدة الاجتماعية الساندة له بسبب خراب التشكيلة الاجتماعية العراقية وتعطيل الدورة الاقتصادية وانهيار الوظائف الخدمية.

- المرجعية الفكرية الشمولية لعناصره القيادية الوافدة من الأحزاب الأيديولوجية.

- تطابق رؤية التيار الليبرالي والمشروع الأمريكي الأمر الذي جعله غير قادر على بناء رؤية عراقية بأفق ليبرالي يخدم المسار الديمقراطي للدولة العراقية.

ج: . القوى القومية.

بدءاً نشير إلى أن التيار القومي العربي المناهض لسياسة حزب الدولة البعثية اتسم بضعف فعاليته الاجتماعية وتعدد توجهاته السياسية وذلك بسبب غياب مرجعيته الفكرية وبرغم ذلك فقد أفضى الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة الاستبدادية إلى تطور حركة كثرة من الكتل والشخصيات القومية التي ناهضت التجربة البعثية. وبهذا السياق تشير المعطيات السياسية إلى أن الحركة القومية تتمتع بأفاق واعدة في المنظومة السياسية العراقية خاصة إذا استطاعت تقديم برنامج وطني ديمقراطي يستند إلى توازن مصالح التشكيلة الوطنية والتأكيد على البناء الديمقراطي الفدرالي للدولة العراقية.

إن الإشارة إلى فصائل التيار الديمقراطي وإشكالاته الفكرية / السياسية/ الاجتماعية لا يعني أن هذا التيار لا يتمتع بمواقع مستقبلية بل أزعم أن هذا التيار قادر على تصدر الكفاح الوطني الديمقراطي المطالب ببناء دولة ديمقراطية علمانية إذا ما أحسن اختيار وتدقيق مواقفه الوطنية الديمقراطية المستقلة الجاذبة لأوساط كثيرة من القوى العراقية البعيدة عن العمل السياسي المباشر.

التيار الرابع: الاحتلال الأمريكي والقوى الإقليمية.

إن الحديث عن تشابك الأزمة الوطنية العراقية مع قوى الاحتلال الأمريكي يمكن تعيينها بنقاط عامة: .

نقطة أولى: . تعتبر قوات الاحتلال الأمريكي فاعلاً أساسياً في الأزمة العراقية وذلك بسبب حيازتها وإشرافها على الملفات الأمنية / الاقتصادية / السياسية.

نقطة ثانية: . تتحرك قوى الاحتلال الأمريكي في العراق ضمن أهداف استراتيجية مرتبطة بمصالح الأمن القومي الأمريكي وما يعنيه ذلك من امتداد مصالحه الوطنية في الدولة العراقية وما يشترطه ذلك من: .

أ: . الحصول على مواقع مؤثرة في المراكز السيادية للدولة العراقية (الجيش، الأمن والاستخبارات)

ب: . حصول الشركات الأمريكية على عقود مسيطرة في الاقتصاد العراقي عبر المشاركة في إنتاج وتسويق الثروة العراقية.

ج: إقامة قواعد عسكرية في العراق لغرض التأثير على بلدان الجوار المناهضة للسياسة الأمريكية، فضلاً عن التدخل في النزاعات الاجتماعية لصالح القوى الحليفة.

إن السياسة الأمريكية إزاء العراق وبرغم تخريبها للدولة العراقية إلا أنها عاجزة عن بناء دولة عراقية ديمقراطية وذلك لجملة من المعوقات السياسية / الاجتماعية والتي يمكن إجمالها بالموضوعات التالية: .

أولاً: . برغم تحالف قوى الشرعية الانتخابية مع الوافد الأمريكي إلا أن تلك القوى غير موحدة إزاء استمرار التدخل الأمريكي في الشؤون العراقية.وبهذا السياق فان سكوت العديد من فصائل تيار الإسلام السياسي الحاكم إزاء الوجود الأمريكي ينطلق من زاوية تحقيق المصالح الأساسية لقوى الإسلام السياسي.

ثانياً: . تعاني السياسة الأمريكية من غياب القاعدة الاجتماعية الساندة لقوى التدخل الخارجي بسبب خراب التشكيلة العراقية من جهة وانضواء القوى الطبقية الناهضة بمساعدة أمريكية تحت أردية الأحزاب الطائفية من جهة أخرى.

ثالثاً: . تشير الممارسة العملية لقوى الشرعية الانتخابية إلى استكمال بناء الأجهزة السيادية بقيادات طائفية وما يحمله ذلك من: .

أ: . تواصل التداخل بين الأجهزة الأمنية العراقية وبعض المراكز الإقليمية بسبب الامتدادات الطائفية لبعض الفصائل الأساسية في العملية السياسية.

ب: . ضعف السيطرة الأمريكية على أجهزة الدولة العراقية بسبب المشاركة الإقليمية وما ينتج عن ذلك من ضرورة الحوار مع الجوار الإقليمي.

إن المؤشرات التي تم استعراضها تبرر السياسة الأمريكية الجديدة إزاء العراق والتي يمكن تأشيرها في ثلاثة مفاصل أساسية: .

المفصل الأول: . بسبب غياب القاعدة الاجتماعية لقوى التدخل الأمريكي عمدت الولايات المتحدة إلى خلق قوى سياسية تتمثل بقوات الصحوة المناهضة للعنف (الإسلامي) الوافد. وبهذا الإطار يمكن تعريف القوى السياسية المتمثلة في قوات الصحوة بأنها المعادل الأمريكي لقوى الشرعية الانتخابية. بكلام آخر تسعى قوات الاحتلال من خلال بناء قوات الصحوة إلى إقامة توازن قوى بين تياري الإسلام السياسي يساعد على بناء الدولة العراقية القادمة في إطار التوازن الطائفي المفضي إلى وضع العراق على جادة الحياد المتسم بعدم الانحياز الإقليمي.

أن السياسة الجديدة لقوات الاحتلال تعني مواصلة التدخل الأمريكي في دهاليز الأزمة العراقية برغم ما تحمله تلك السياسة من نزاعات أهلية لاحقة.

المفصل الثاني: . تشكيل جيش عراقي / أمريكي موازٍ للمؤسسة العسكرية العراقية تتكون نواته من عناصر الشركات الأمنية الخاصة وكذلك من العراقيين المتطوعين والعاملين مع الجيش الأمريكي لغرض تحقيق أهداف أمريكية منها التعويل على الجيش السري في الحد من تغيرات السياسية العراقية التي لا تتناسب والمصالح الأمريكية.ومنها ضمان الوجود العسكري الأمريكي السري في الشارع العراقي عند انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية.ومنها حماية المصالح الأمريكية في المنعطفات السياسية الكبرى.

المفصل الثالث: . بناء قواعد عسكرية دائمة أو مؤقتة حسب ما تتطلبه المصالح الاستراتيجية الأمريكية وكذلك مستلزمات السيطرة الإقليمية.

إن السياسة الأمريكية في العراق والتي جرى استعراض ملامحها تحلينا إلى السؤال الآتي ما هي تأثيرات القوى الإقليمية على تعديل مسار السياسة الأمريكية ؟ .

إن الإطاحة بمضمون السؤال المثار يحيلنا إلى رصد المعوقات الفعلية الكابحة لتطور السياسة الأمريكية المتمثلة بالوقائع التالية: .

الواقعة الأولى: . تعاون القوى الإقليمية المناهضة للسياسة الأمريكية وتزايد تأثيرها على الأزمات الوطنية في بعض البلدان العربية.

الواقعة الثانية: . انتشار كثرة من التيارات السياسية / الإسلامية /العلمانية المعادية لتوجهات السياسة الأمريكية في العالم العربي / الإسلامي، الأمر الذي أضفى على نشاط تلك القوى ديناميكية شعبية رافضة للسياسة الأمريكية.

الواقعة الثالثة: . نفور كثرة من الأنظمة العربية للسياسة الأمريكية بسبب نزعتها التدخلية ومشاركتها في النزاعات الاجتماعية/ السياسية.

إن الوقائع المشار إليها ساهمت في إعاقة نشر (الديمقراطية) الأمريكية وما تمخض عن ذلك من تعديل سياستها الشرق أوسطية سياسية.

ثالثاً: . المرحلة الانتقالية وآفاق تطورها

على أساس تغيرات السياسة الأمريكية في العراق يواجهنا السؤال الآتي: ما هي آفاق تطور العملية السياسية؟ . وما هي ملامح الطور الأخير من المرحلة الانتقالية ؟.

على الرغم من أن الأزمة العراقية مفتوحة على احتمالات عدة وما يعنيه ذلك من عدم إمكانية تحديد تخوم زمنية للطور الأخير من المرحلة الانتقالية إلا أن الإحاطة بمضامين الأسئلة المثارة تحددها وقائع اجتماعية / سياسية أنتجها تشابك العوامل الداخلية / الخارجية متمثلة بـ: .

أولا: بسبب غياب قاعدتها الاجتماعية الساندة في العراق تتجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو القبول بنتائج العملية السياسية بمعنى القبول ببناء دولة طائفية ترتكز على موازنة تياري الإسلام السياسي في العراق.

ثانياً: . يرتكز البناء الطائفي المتوازن في العراق على إقامة علاقات ودية مع الجوار الإقليمي بدون الدخول في تحالفات إقليمية مع هذا الطرف أو ذاك.

ثالثاً: . ضمان المصالح الأمريكية من خلال اتفاقية أمريكية - عراقية تتركز محاورها في الأمن عبر الوجود العسكري والاقتصاد من خلال المساهمة في استثمار الثروة النفطية.

رابعاً: . التوافق مع الدول الإقليمية خاصة إيران باحترام المصالح الدولية / الإقليمية / الوطنية المشتركة. بكلام واضح مراعاة المصالح الإقليمية للطرف الإيراني. (٤)

الهوامش

❖ العملية السياسية مفهوم ملتبس يتداخل ومضمون الأزمة الوطنية العراقية والقوى الداخلية / الخارجية المشاركة فيها لذلك بات ضرورياً اعتماد توصيف آخر لطبيعة المرحلة الانتقالية.

١: . يتمتع إقليم كردستان والأحزاب السياسية القومية المسيطرة على سلطته السياسية بمواقع أساسية مؤثرة على سير تطور العملية السياسية لذا أرغب في تحليل تلك التأثيرات بدراسة خاصة أتمنى إنجازها في فترة زمنية لاحقة.

١: انظر الباب الأول من المادة (١) التي تشير إلى أن(جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق).

٢: . إن الحديث يجري عن الصراع الاجتماعي بين القوى الناهضة والمتكتلة بالتيار الإسلام السياسي الشيعي وبين القوى المطاح بها والمتمثلة في التيار الإسلام السياسي السني. والتحليل الحالي لا يتطرق إلى النزاعات بين فصائل التيار الواحد.

٣: . المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية تنطلق من تأمين المصالح الإقليمية لكلا الطرفين الأمريكي والإيراني.

رحيل سوهارتو يعيد الجدل بشأن دوره و عهده

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي . البحرين

ربما كان الاندونيسيون- و تحديدا أبناء جزيرة جاوة - هم أكثر شعوب جنوب شرق آسيا اهتماما و انشغالا بأعمال السحر و الشعوذة و كل ما يندرج تحت الخرافات و الأساطير و القوى الخارقة. و لهذا السبب ظهرت قناعة لدى الكثيرين منهم بأن رئيسهم الأسبق الجنرال احمد سوهارتو يمتلك قوة خارقة خفية يستحيل معها إخراجه من السلطة. و استمرت مثل هذه القناعة حتى بعد اضطراره إلى ترك الحكم تحت وقع تظاهرات الطلبة و قوى المعارضة المطالبة بالديمقراطية في عام ١٩٩٨ ، لكن بطريقة أخرى مفادها أن صورة الرجل ستبقى مهيمنة على الساحة و نفوذه سيبقى دون مساس ولن يستطيع خصومه النيل منه. و لعل ما عزز هذه القناعة لعدة سنوات هو أن سوهارتو-برغم هزاله و اختلال صحته وإذلاله في المحاكم ووسائل الإعلام- ظل حديث الناس، بل ظل قادرا على امتصاص كل ما لحق به والاستمرار في الظهور في المناسبات العامة بوجهه الطفولي البشوش الذي كان يخفي وراءه شخصية أخرى نقيضة . لكن سوهارتو هذا رحل عن عالمنا مؤخرا بعد أن عاند الموت و شاغبه طويلا مثلما فعل مع أمور أخرى، انطلاقا مما اتصف به من عناد، طبقا لكل من عرفه عن قرب، بما فيهم سلفه بطل الاستقلال وأول رؤساء الجمهورية احمد سوكارنو، وجاءت وفاة سوهارتو في الرابع من يناير الجاري لتؤرخ لحقبة جديدة ليس فقط في تاريخ اندونيسيا التي هيمن الرجل على مقدراتها بقبضة حديدية لأكثر من ثلاث عقود، و إنما أيضا في تاريخ جنوب شرق آسيا، باعتباره كان ضمن الرعيل الأول - مع الزعيم السنغافوري "لي كوان يو" والزعيم الماليزي مهاتير محمد- الذي أسس منظومة آسيان و قاد خطط التنمية والتحديث و البناء.

ومع رحيل الرجل عاد الجدل و النقاش بشأن دوره و موقعه في تاريخ اندونيسيا الحديث وسط انقسام شديد بين الاندونيسيين. فالكثيرون مثلا لا يرون فيه سوى حاكم مستبد، استطاع أن يمسك بالسلطة طويلا، ليس بفضل شعبيته أو مواهبه أو إنجازاته الخارقة، و إنما بفضل نظام كان واحدا من أكثر نظم الحكم قسوة و فسادا و قمعا و غموضا في القرن العشرين.

في مقابل هذا الرأي الذي يصفه البعض بالمبالغ و المتطرف، يرى اندونيسيون آخرون أن سوهارتو يكفيه فخرا أنه استطاع أن ينتشل البلاد- و لاسيما مجتمعاتها الريفية الفقيرة - سريعا من الحالة الاقتصادية والمعيشية المزرية التي أوصلها إليه حكم سلفه سوكارنو الذي برع في الهاء شعبه بالشعارات البراقة و تجييشهم ضد الغرب و الجارة الماليزية، على حساب التنمية و الاستقرار.

و بطبيعة الحال، فان الرأي الثاني الذي يقوده أبناء الطبقة الوسطى ممن تعاظم عددهم و نفوذهم في عهد سوهارتو، لا جدال فيه لأن سوهارتو وصل إلى السلطة في وقت كانت الحرب الباردة فيه على أشدها، الأمر الذي أدى إلى مراهنة الغرب على نظامه في التصدي لانتشار الشيوعية في جنوب شرق آسيا، مقابل حصوله على مساعدات و استثمارات مالية استخدمها في خطط تنموية للارتقاء بأحوال الطبقات الفقيرة و تعليمهم وإقامة صناعات وطنية قادرة على التصدير و المنافسة. وربما لو كان سوهارتو استجاب في الوقت المناسب لمطالب الطبقة التي كان وراء ظهورها و تناميها بالإصلاح السياسي و الإداري، لما كان قد اجبر على الرحيل بالطريقة التي تمت.

ذلك الرحيل الذي كان مدويا ووصفته وسائل الإعلام وقتذاك بثورة الشعب والجيش الثانية في جنوب شرق آسيا بعد تلك التي حدثت في الفلبين في عام ١٩٨٦ . حيث تضافرت خمس عوامل مع بعضها البعض للإطاحة بالرجل: الأزمة المالية التي كان لها تأثير مدمر على مستويات المعيشة، انقسام الجيش ما بين مؤيد للرئيس و معارض له، العزلة الدبلوماسية بسبب خروقات حقوق الإنسان و استشراء الفساد، و قضية تيمور الشرقية وما نجم عنها من قطع الغرب لمساعداته عن النظام، تلاحم قوى المعارضة و تنسيق أنشطتها و تحركاتها.

غير أن الانقسام بين الاندونيسيين ليس فقط بشأن عهد سوهارتو، و إنما أيضا بشأن شخصيته وأصله و طريقة وصوله إلى الحكم التي لا يزال الغموض يلفها دون حسم.

و المعروف أن سوهارتو شق طريقه إلى السلطة في عام ١٩٦٥ أي غداة حركة ٣٠ سبتمبر التي قيل أن الحزب الشيوعي الاندونيسي تورط فيها مع عدد من صغار ضباط الجيش و سلاح الطيران للانقلاب على نظام احمد سوكارنو و تصفية كبار قادة جيشه ومن ثم إعلان اندونيسيا دولة شيوعية على النمط الماوي. و في هذا السياق يتبنى البعض نظرية أن سوهارتو الذي كان وقتها قد وصل إلى رتبة عقيد وكان يشغل منصبا إداريا، قد شارك في الانقلاب و تولى تصفية عدد من الضباط الأكبر رتبة منه كيلا يقف احد في طريق وصوله إلى هرم السلطة بدعوى التراتبية العسكرية. و أصحاب هذه النظرية يجدون الدليل في عدم تعرض الانقلابيين لسوهارتو بأي سؤ، خلافا لتعاملهم مع بقية كبار قادة الجيش مثل "عمر ياني" قائد سلاح الطيران ورئيس الأركان "عبدالحارس ناتيسيون" اللذين ذبحا ذبح النعاج في منزليهما اللذين تحولا لاحقا إلى متحف ومزار.

مقابل هذه النظرية، نجد نظرية أخرى أوردها الأكاديمي الاسترالي روبرت ايلسون في كتابه " سوهارتو .. سيرة ذاتية" الصادر عن مطابع جامعة كمبردج في عام ٢٠٠١ ، وهي أن سوهارتو لم يتورط في الانقلاب، بل استخدمه كبوابة للعبور إلى السلطة، ولا سيما في ظل غياب كبار زملائه عن الساحة، ثم استخدم السلطة لتصفية أعضاء و مناصري الحزب الشيوعي الاندونيسي، في إشارة إلى حملة التعبئة التي قادها ضد كل ما يمت إلى الشيوعيين بصلة، و إطلاق يد الغوغاء في الانتقام منهم، الأمر الذي أدى إلى مقتل و سحق أكثر من نصف مليون اندونيسي. وهذا الرقم لا يشكل سوى نصف الذين قضوا في عهد سوهارتو في عمليات تطهير ومجازر و اغتيالات سياسية و حروب أهلية واثنية.

إضافة إلى القمع الذي مارسه سوهارتو ضد معارضيه، اتسم عهده بالفساد المزكم للأنوف والذي تجاوز كل الحدود بما في ذلك فساد آل ماركوس في الفلبين. وهذا ما دعا احد الصحفيين الآسيويين ذات مرة إلى الدعوة لإنشاء جائزة عالمية تمنح لأكثر زعماء العالم فسادا، مقترحا أن تكون الجائزة على شكل حذاء مذهب من أحذية ايميلدا ماركوس/ زوجة ديكتاتور الفلبين الأسبق التي اشتهرت بفسادها و عشقها لجمع الأحذية، وشريطة أن تمنح أولا إلى الجنرال سوهارتو نيابة عن آل سوهارتو لبراعتهم في اقتسام ثروات اندونيسيا بين الأبناء و الأصهار والأصدقاء، علما أن هذه الثروات كان يجري تقسيمها في البدء بين سوهارتو و جنرالاته الذين أوصلوه إلى الحكم ثم صاروا بمثابة درع الحماية اللازم له من خلال انتشارهم رأسيا و أفقيا في مختلف الأنشطة وفق مفهوم " ثنائية دور الجيش" أي حماية حدود البلاد من جهة و حماية النظام الداخلي من جهة أخرى. صيغة الاقتسام هذه كان من الممكن استمرارها طويلا، لولا أن "العيال" كانت قد كبرت و أكملت سن الرشد و التمييز و بالتالي صار بامكانها خوض غمار اللعبة في شقها الاقتصادي. وهكذا بدأت حظوة الجنرالات تنحسر لصالح أبناء سوهارتو وبناته على قاعدة "الاقربون أولى بالمعروف" ابتداء من الثمانينيات. ومن هنا لم يكن غريبا أن تتجمع جميع خيوط الأنشطة الاقتصادية في أيدي أفراد العائلة السوهارتية ليصبح اللعب بها و إدارتها من شأنهم وحدهم. أما الآخرون فلم يكن أمامهم سوى كسب صداقتهم و نيل رضاهم وودهم للحصول على الفتات. وهكذا صار على كل باحث عن الحظوة و الصفقات والامتيازات الحكومية في اندونيسيا خلال عهد سوهارتو أن يبحث عن خيط يوصله بابن الرئيس الأكبر "بامبانغ" أو الابنة الكبرى "توتوت" أو الابن الأصغر "تومي" أو طرق أبواب الابنتين الصغيرين "تيتييك" و"ماميك"، أو على الأقل إيجاد وسيلة تقوده إلى انساب الرئيس أو أصهاره أو صديقه المقرب "بوب حسن". فلقد كان لكل واحد من هؤلاء إمبراطوريته المالية المستقلة و نفوذه، و لكل أيضا مخالبه اللاقطة للعقود والتوكيلات والمناقصات حتى قبل خروجها من أدراج وزراء الحكومة المعنيين، كما كان لكل منهم بولدوزراته الكاسحة لمن يعترض الطريق أو يتجرأ على المنافسة. و بسبب من هذا كان "بامبانغ" يجلس في وقت من الأوقات على إمبراطورية تصل أصولها وأعمالها إلى نحو ٣ بلايين دولار و تنشط في مجالات الاتصالات والبتروكيماويات والمصارف والإعلام، و كانت "توتوت" تجلس على ثروة تقدر ببليوني دولار من الانخراط في عوالم المصارف والعقارات والإنشاءات المدنية، وكان "تومي" ينام قرير العين على أكثر من ٨٠٠ مليون دولار من أنشطته في قطاعات الطيران المدني و الموانيء وصناعة السيارات.

ويقال أن نقطة ضعف سوهارتو الوحيدة كانت عائلته. حيث كان شرسا في دفاعه عنها مهما كانت أخطاء أفرادها، و لهذا ترك لهم الحبل على الغارب، و هم من جهتهم بالغوا في الفساد و النهب خاصة وأن نظامه المفتقر إلى الشفافية و المحاسبة سهل لهم ذلك.